الأمر واختلافه على أيديكم، وأبعد أن لا تحسدوا إخوانكم على خير ساقه الله تعالى إليهم، وإنما أدعوكم إلى أبي عبيدة أو عمر، وكلاهما قد رضيت لكم ولهذا الأمر، وكلاهما له أهل). فقام عمر وابو عبيدة فرفضا ترشيحهما للخلافة، وأصرا على ترشيح أبي بكر وكان مما قالاه: (ما ينبغي لأحد من الناس أن يتقدم عليك يأبابكر، أنت صاحب الغار، ثاني اثنين، وأمرك رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالصلاة، فأنت أحق الناس بهذا الأمر).

ويظهر أن الأكثرية في حزب الأنصار قد دخلت في طور القناعة بما قاله أبو بكر، فأرادت أن ترد على ما عرّض بهم من الحسد، وأن تظهر حسن النية بعرض حل وسط، فقام أحدهم فقال: (والله ما نحسدكم على خير ساقه الله إليكم، وإنا لكما وصفت يأبا بكر والحمد لله، ولا أحد من خلق الله أحب الينا منكم، ولا أرضى عندنا ولا أيمن، ولكنا نشفق مما بعد اليوم ونحذر على هذا الأمر من ليس منا ولا منكم، فلو جعلتم اليوم رجلا منا ورجلا منكم بايعنا ورضينا، على أنه إذا هلك اخترنا آخر من (الأنصار) فإذا هلك اخترنا آخر من (المهاجرين) أبداً ما بقيت هذه الأمة كان ذلك أجدر أن يعدل في أمة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)).

في هذه المرحلة رأى أبو بكر كبير حزب المهاجرين أن يد الحزب الثاني (الأنصار) وإن تراخت عن حصر الخلافة في حزبهم، إلا أن الأمر ما زال بحاجة إلى مرحلة أُخرى للإقرار بأفضلية حزبه في تولي الحكم مباشرة بعد انتقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فنهض وردد ما كان قاله قبلا من سابقة المهاجرين، وأنهم أول من عبد الله في الأرض، وما كان من تحملهم أذى قومهم وصبرهم على الشدائد ثم راح يؤكد أنهم أحق الناس بالأمر بعد رسول الله، وأنه لا ينازعهم فيه إلا ظالم، ثم أكد فضل الأنصار فقال: (رضيكم الله تعالى أنصاراً لدينه ولرسوله، وجعل إليكم مهاجرته، فليس بعد المهاجرين الأولين أحد عندنا بمنزلتكم).